

آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين
دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة
التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين

الاستاذة شنافي كفية
جامعة سطيف - ١ - / الجزائر

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تبيان مختلف الآليات التي تستند عليها الحوكمة في شركات التأمين وما تتطوي عليه من إفصاح وشفافية بين هذه الشركات وجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، باعتبار أن الحوكمة السليمة تعد عناصر حاسمة لقطاع التأمين في المرحلة الحالية. ومن أجل ذلك وسعياً منا لإبراز مختلف الآليات والأساسيات التي تقوم عليها الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية قمنا بعرض دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين من خلال المقارنة بين نظام الحوكمة في الشركتين. وقد أفضت الدراسة إلى وجود ضعف في ثقافة وممارسة الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، وهو الأمر الذي يستوجب وضع إطار فعال للحوكمة يتضمن إتباع المعايير الدولية للحوكمة وما تستند إليه من إفصاح، شفافية وعقلانية للتسيير الكفاء لهذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ الإفصاح والشفافية؛ المراجعة الداخلية؛ المراجعة الخارجية؛ مجلس الإدارة.

Abstract

In this paper, we examine the various mechanisms that are based upon corporate governance in insurance companies, and the potential of disclosure and transparency between these companies and all parties related to their activities, as the good governance is a crucial element for the insurance sector in the current stage. Within this framework, and in order to show the various mechanisms of the governance in the Algerian insurance companies we offer a comparative study between the Algerian Insurance and Reinsurance Company (CAAR) and (AXA) Insurance Company By a comparing between the systems of governance in the two companies. The study led to a weakness in the culture and practice of corporate governance in the Algerian insurance companies, which requires the development of an effective framework for corporate governance that following the international standards of corporate governance that are based on the disclosure, transparency and rationality to the efficient functioning of these companies.

Key words: corporate governance; disclosure and transparency; internal audit; external audit; Board of Directors.

تمهيد:

يعد قطاع التأمين أحد المكونات الرئيسية والمهمة للاقتصاد أي دولة باعتباره عاملاً من عوامل النمو والتطور الاقتصادي ومؤشراً لمدى تطور اقتصاديات الدول المعاصرة، وفي ظل تحديات المرحلة الحالية وما يتبعها من انفتاح على اقتصاديات العالم وتطبيقاً لسياسات التحرر أصبح تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف على شركات التأمين وتقويتها ضرورة حتمية لمسايرة هذا المناخ الجديد.

إن التوسع والتطور الكبيرين اللذين تشهدهما شركات التأمين في مجالات النشاط والحجم والخدمات التأمينية المقدمة وتشابك وتعقيد العمليات المالية على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى أثر

بشكل كبير على كل الأطراف المختلفة ذات المصلحة (المساهمين؛ العملاء؛ الموظفون؛ الدولة... الخ) مع شركات التأمين، وباعتبار شركات التأمين كباقي شركات الأعمال والمؤسسات المالية الأخرى، فهي تسعى دائما إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة عن طريق الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال وضع إطار تنظيمي معين من أجل تحقيق التوازن بين جميع الأطراف بتفعيل دور وآليات الحوكمة في شركات التأمين وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ تدعو إلى الإدارة الرشيدة، وذلك من خلال بيان السلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير والأساليب العالمية وهذا ما يعود بالفائدة على شركات التأمين ذاتها وعلى جميع الأطراف ذات المصلحة.

من هذا المنطلق تنبثق إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن للحوكمة أن تلعب دورا في رشادة شركات التأمين، وما هي السبل والطرق المستند إليها لتحقيق ذلك؟

في هذا الإطار تتمحور الإشكالية المتعلقة بهذه الورقة في التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم حوكمة الشركات؟
- ما هي آليات الحوكمة في شركات التأمين، وما هي المبادئ التي تستند إليها؟
- ما مدى عمل شركات التأمين الجزائرية بمبادئ الحوكمة ممثلة في شركة (CAAR) للتأمين مقارنة بشركة (AXA) للتأمين؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

- حداثة موضوع الحوكمة خاصة في مجال شركات التأمين؛
- نقص الثقافة والمعرفة بدور الحوكمة في مختلف الأطراف والهيئات المرتبطة بالمجال التأميني.
- تحديد دور وآليات الحوكمة في شركات التأمين؛
- التطبيق السليم لآليات ومعايير الحوكمة في شركات التأمين لتفادي اختلال توازنها في مختلف مجالات نشاطها؛
- تقديم بعض المقترحات العلمية والعملية لتقوية هيكل وآليات الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- يتمثل دور الحوكمة في شركات التأمين في إيجاد السبل والآليات التي يمكن من خلالها الوصول إلى إدارة كفاء لهذه الشركات.
- شركات التأمين الجزائرية بشكل عام بعيدة تماما عن العمل بمبادئ الحوكمة، بسبب مستوى الأداء التنظيمي لها وطرق وأساليب إدارتها.

تقسيمات الدراسة:

نتناول هذه الأسئلة بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- ١- مفهوم حوكمة الشركات
 - أولاً- أسباب ظهور حوكمة الشركات
 - ثانياً- تعريف حوكمة الشركات
 - ثالثاً- أهمية حوكمة الشركات
 - رابعاً- محددات حوكمة الشركات
- ٢- آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين
 - أولاً- أسباب وضع مبادئ وأساسيات للحكومة في شركات التأمين
 - ثانياً- أهداف وضع مبادئ وأساسيات للحكومة في شركات التأمين
- ١-٢- آليات الحوكمة في شركات التأمين
 - أولاً- الآليات الخارجية للحكومة في شركات التأمين
 - ثانياً- الآليات الداخلية للحكومة في شركات التأمين
- ٢-٢- مبادئ الحوكمة في شركات التأمين
 - أولاً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS)
 - ثانياً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
 - ثالثاً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (ACAM)
 - رابعاً- المشروع الأوروبي في مجال الملاءة المالية (2 solvency) (مبادرة تعزيز الحوكمة في شركات التأمين)
- ٣- مقارنة بين نظام الحوكمة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين
 - ١-٣- التعريف بالشركتين
 - أولاً- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)
 - ثانياً- شركة (AXA) للتأمين
- ٢-٣- المقارنة بين نظام الحوكمة في الشركتين

١- مفهوم حوكمة الشركات:**أولاً- أسباب ظهور حوكمة الشركات:**

من خلال التمعن في مجال حوكمة الشركات، نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي في إطارها تبلور هذا الفكر ضمن أدبيات علم الإدارة. وفي هذا الإطار يتمثل السببين الرئيسيين لظهور حوكمة الشركات في نظرية الوكالة والفضائح المالية.

أ- نظرية الوكالة:

تعتبر نظرية الوكالة من النظريات الحديثة، وذلك من أجل تعزيز أداء الشركات في ظل النمو الاقتصادي المتسارع من خلال الفصل بين الملكية والإدارة، والعلاقة بين الإدارة والمساهمين، والذي أدى بدوره إلى خلق مشاكل الوكالة بين مختلف الأطراف في المؤسسة.

تقوم علاقة الوكالة عند وجود أي علاقة عمل تستلزم أن يضع أحد الأطراف ثقته في الطرف الآخر ويترتب الناتج النهائي على التعاون بينهما وتنفيذ كلا الطرفين للالتزام^١، وعرفها (Makling & Jensen) على أنها: "تعاقد يفوض من خلاله شخص أو عدة أشخاص (الموكل/الموكلين) شخصا آخر (الوكيل) بأداء بعض الخدمات بالنيابة عنه، وبالتالي تفويض سلطة اتخاذ القرار للوكيل"^٢.

إن عملية فصل الملكية عن الإدارة، ووظائف صنع القرار قد تتسبب في وجود بعض الصراعات، والتي تؤدي بمختلف الأطراف إلى تحمل ما يعرف "بتكاليف الوكالة"، وهي على ثلاثة أنواع رئيسية^٣:

- النوع الأول: يتحمل به الأصيل الموكل، وتسمى هذه التكلفة بتكلفة الرقابة (Monitoring Cost)؛
- النوع الثاني: يتحمل به الوكيل، الذي يبذل جهده ليؤكد للأصيل أنه شخص موثوق به قادر على الوفاء بوعوده، هذه التكلفة تسمى بال (Bonding Cost)؛
- النوع الثالث والأخير، وهو محض التباين، عفا أو عمدا، بين القرارات التي يتخذها الوكيل والقرارات التي كان يتعين عليه اتخاذها تعظيما لرفاهة (تراء) الأصيل، وهذه التكلفة تسمى ب (Residual loss) أو فائض الخسارة.

من خلال تعرضنا لنظرية الوكالة نجد أن هذه النظرية حاولت توضيح مختلف الصراعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة داخل المؤسسة وما ينتج عنها من تكاليف، والذي يدفع هذه الأطراف على العمل على تخفيضها لتحقيق أهداف المؤسسة ككل وليس تحقيق هدف أحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى.

ب- الفضاءات المالية:

نتيجة لانهيارات المالية والفضائح الإدارية التي شهدتها كبريات شركات العالم اكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة في اقتصاديات العالم، وذلك نظرا لما اكتشف فيها من تلاعبات وغش مالي وفساد إداري في أكبر الشركات العملاقة، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع مبادئ وتطبيقات للحوكمة وما تعنيه من إدارة رشيدة لهذه الشركات. فخيبيات الأمل التي واجهت في الآونة الأخيرة بعض الشركات، كشركة (Enron) في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة (France Télécom)، وشركة (Vivendi Universal) في فرنسا، شركة (Parmalat) في إيطاليا، فضلا عن الفضاءات المالية التي ضربت (Lyonnais Le Crédit) و (France Air) في سنوات

^١ - المعتصم بالله الغرياني [٢٠٠٨]: « حوكمة الشركات المساهمة - دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية»، الدار الجامعية الجديدة- الإسكندرية، ص. ٥٠

^٢ - M.C.Jensen and Mekling [october 1976]: «Theory of the firm: Managerial behaeior agency costs and ownership structure», Journal of Financial Economics, P.05.

^٣ - المعتصم بالله الغرياني [٢٠٠٨]، مرجع سابق، ص ص. ٥١ - ٥٢.

التسعينات، شركة تايكو (Tyco)، وشركة الاتصالات (Worldcom)، والتي ساهمت بقوة في ضرورة إعادة النظر في فعالية أنظمة الرقابة التي تتم داخل الشركات على المستوى الدولي. نظرا لهذه الفضائح المالية والإفلاسات التي طالت كبرى الشركات العالمية، والتي كانت لها مكانتها الدولية التي لم يكن لأحد أن يتوقع الحال التي آلت إليه هذه الشركات، أدت إلى بروز الضرورة الملحة لتغيير هذه الوضعية؛ حيث برزت هناك مجموعة من اللجان والمنظمات التي قامت بالدراسات اللازمة، وبلورة هذه المبادرات في شكل تقارير وقوانين تحتوي على التوصيات المتعلقة بحوكمة الشركات، كما قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA في عام ١٩٨٧) بتشكيل اللجنة المعروفة باسم لجنة تريديواي (Treadway Commission) والتي قامت بإصدار تقرير يتضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات من خلال الاهتمام بمفهوم الرقابة الداخلية وتعزيز وظيفة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات لمنع حدوث التلاعبات في إعداد القوائم المالية.

أما بداية الاهتمام الحقيقي بمفهوم حوكمة الشركات فكان بعد قيام لجنة (Cadbury) بإصدار تقرير «الأبعاد المالية لحوكمة الشركات»، إلا أن مفهوم حوكمة الشركات أتخذ طابعه الدولي بعد إصدار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تقرير بعنوان «مبادئ حوكمة الشركات» سنة ١٩٩٩ عقب الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون (Sarbanes-Oxley)، سنة ٢٠٠٢ الذي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال الرقابة الداخلية. ونتيجة للانهيارات المالية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية خلال العام ٢٠٠٨ نتيجة لهبوط كبير في أسواق المال الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، طالبت العديد من الجهات بضرورة التدخل لضبط أداء إدارة الشركات، وتجسد ذلك من خلال عقد اجتماع لمجلس الإتحاد الأوروبي (ايكوفين) في أكتوبر ٢٠٠٨، أين نادى زعماء الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.

ثانيا- تعريف حوكمة الشركات:

لا يوجد هناك اتفاق موحد حول تعريف حوكمة الشركات؛ حيث تعددت التعريفات بتعدد وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين، المفكرين أو المنظمات، وذلك نظرا لتدخل مجموعة من الأمور الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والأخلاقية وكذلك ارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف المتعاقدة للشركة كالإدارة، المساهمين، وذوي المصالح... الخ.

تم تناول مفهوم حوكمة الشركات من وجهات نظر ثلاث:

أ- تعريفات حوكمة الشركات من وجهة نظر المنظمات:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ("OECD): هي مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين^٤ "
- تعريف تقرير (Cadbury):

^١ - محمد حسن يوسف [٢٠٠٧]: «محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة إلى نمط تطبيقها على مصر»، بنك الاستثمار القومي، ص. ٤.

"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات و تراقب"^٥.

ب- **تعريفات الحوكمة من وجهة نظر الإدارة:** وتم تعريف حوكمة الشركات من هذا الجانب كالتالي^٦:

"هي واجبات ومسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموعات أصحاب المصالح".

"هي مجموعة الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هناك انفصال بين الملكية والإدارة".

"مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية، وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة".

ج- **تعريف الحوكمة من وجهة نظر الملاك:**

- عرف (Coleman and Biekpe) حوكمة الشركات على أنها مجموعة من النظم والإجراءات التي تنظم المناخ التنظيمي للشركة، بما يعظم الأداء المالي، ويقوي المركز التنافسي للشركة.

- كما عرفها (Vishny and Shleifer) حوكمة الشركات على أنها الطريق الذي يطمئن بموجبها الممولون للشركة في الحصول على عائد مجز على استثماراتهم.

ثالثاً- أهمية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات من الأساسيات والضروريات التي يمكن من خلالها أن نضمن الأداء الحسن للشركات والذي من خلاله يمكن للشركة أن تحقق أهدافها بالشكل السليم، والذي يراعي مصالح جميع الأطراف، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية، وتظهر أهميتها فيما يلي^٧:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، والقضاء عليه؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها؛

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور؛

- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال، وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل؛

- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء حدوثها؛

^١ - طارق عبد العال حماد [٢٠٠٥]: «حوكمة الشركات - المفاهيم؛ المبادئ؛ التجارب»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.٩
^٢ - بهاء الدين سمير علام [٢٠٠٩]: «أثر الآليات الداخلية للحوكمة للشركات على الأداء المالي للشركات المصرية»، مركز المديرين المصري، القاهرة، ص.٦
^٣ - محسن أحمد الخضري [٢٠٠٥]: «حوكمة الشركات»، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ص ٥٨-٥٩.

- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي وربط الإنفاق بالإنجاز، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبينة فيما يحدث داخل الشركة؛
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من المراجعين الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

رابعا- محددات حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات، بل الدول الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين^١:

أ- المحددات الخارجية:

- تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن:
- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق، مثل قوانين الشركات؛ قوانين رأس المال؛ القوانين المتعلقة بالإفلاس؛ المنافسة ومنع الاحتكار؛
- وجود نظام مالي جيد، يضمن توافر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية؛ مثل هيئات سوق رأس المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضا لوضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية، المهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشتمل هذه المؤسسات، جمعيات المحاسبين والمراجعين، ونقابات المحامين بالإضافة إلى مؤسسات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية.

ب- المحددات الداخلية:

تشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة؛ الإدارة؛ المساهمين، وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

^١ - محمد مصطفى سليمان [٢٠٠٩]: «دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة»، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، ص. ٢٢.

٢- آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين:

نظرا لما يشهده قطاع التأمين من تطورات على الساحة الاقتصادية كباقي شركات الأعمال والمؤسسات المالية الأخرى أصبحت حوكمة الشركات حاجة ملحة للقطاع بالنظر إلى حجم العمالة به وكمية الاستثمارات التي يقوم بها، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى المتأثرة به، فشركات التأمين لا تكتفي بتوفير الحماية والتغطيات التأمينية للمستأمنين فقط، بل تعتبر شركات التأمين من مؤسسات الوساطة المالية الضمنية من خلال تمويل المؤسسات المالية الأخرى. فمصطلح الحوكمة في شركات التأمين يقوم على الإفصاح والشفافية بين إدارة الشركة من جهة وجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، بما في ذلك المدبرون المستثمرون، الموظفون والعملاء بهدف ضمان سلامة أعمال الشركة والحفاظ على حقوق حملة الأسهم وحملة وثائق التأمين وتحقيق المعاملة العادلة لهم، مع التأكيد على مسؤولية مجلس إدارة الشركة. فمصطلح الإفصاح والشفافية في قطاع التأمين يتعلقان بالمتغيرات التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركات، وبالتالي مصالح الأطراف ذات العلاقة سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية، وأن تحديدها يتطلب إنتاج آليات دورية وسريعة، وتطبيق المعايير المحاسبية وتعزيز دور الرقابة الداخلية بالاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

باعتبار قطاع التأمين كغيره من القطاعات المالية الأخرى يخضع إلى آليات السوق المفتوحة، وبالتالي الخضوع لسياسات التحرر وما ينجر عنها من إقامة أسواق تنافسية في ظل هذه المتغيرات، وبطبيعة الحال فقد عانى قطاع التأمين من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتفاوت تأثيرها بين مختلف التخصصات ضمن قطاع التأمين نفسه، وشهد القطاع خسائر كبيرة خاصة بالنسبة لشركة (AIG) الأمريكية. وبالتالي كشفت الأزمة أن العديد من اللاعبين في القطاع يفتقرون إلى القدرة على بناء صورة شاملة لمدى انكشاف الشركات على المخاطر.

من هنا، فإن قضية الحوكمة تعد من العناصر الحاسمة بالنسبة لقطاع التأمين العالمي في المرحلة الحالية، باعتبار أن سوق التأمين يعتمد إلى حد كبير على وجود أساس من الثقة والسمعة الطيبة. وكما بينت الأزمة، فإن هذين العنصرين يستغرقان وقتاً وجهداً كبيرين لإرسائهما ولكن من الممكن خسارتهما في وقت قصير للغاية، لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يعمل قطاع التأمين على بناء ثقافة قوية من الثقة والشفافية، وهو الأمر الذي يستلزم وجود الحوكمة في الشركات التأمين بداية من طالبي التأمين وحصولهم على أفضل تغطية، والاهتمام بدور الوسطاء والمحافظة على حقوق المساهمين والعاملين وحتى الالتزام بمتطلبات الإشراف والرقابة، كل ذلك لنمو الشركة واستمرار استقرارها المالي.

أولاً- أسباب وضع مبادئ وأساسيات للحكومة في شركات التأمين:

في دراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٦ أكد فيها على ضرورة التزام شركات التأمين بمبادئ الحوكمة وذلك للأسباب التالية:

- عدم أداء بعض الخبراء الاكتواريين لأعمالهم وفقا للمعايير المعروفة وعدم استقلاليتهم في تقييم الوضع المالي الحقيقي لشركة التأمين وعدم امتلاكهم للمؤهلات اللازمة لذلك؛

- قيام مراجعوا الحسابات للداخلين يمنح تقاريرهم فقط إلى مجلس الإدارة وعدم توصيل هذه التقارير أو بالأحرى عدم إمكانية التواصل مع هيئات الإشراف والرقابة في الشركة؛
- يتم إنشاء أو تأسيس الهيئات الرقابية بالشركة بالطريقة التي يمكن أن تلعب فيها هذه الهيئات فقط دوراً نسبياً ومحدوداً في الشركة، وافتقارهم للآليات اللازمة لضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، وكذلك عدم توفير الاستقلالية اللازمة للمدراء لممارسة أعمالهم بدون أي تأثير من قبل الأطراف المختلفة؛
- اقتصر التقارير المالية المقدمة لشركة التأمين فقط على النتائج المالية؛ وافتقارها للبيانات المرتبطة بقضايا الحكومة كالكشف عن مستويات المرتبات لأعضاء مجالس الإدارة والموظفين والكشف المفصل عن الأطراف ذو العلاقة بالمعاملات التي يتم تنفيذها.

ثانياً- أهداف وضع مبادئ و أساسيات للحوكمة في شركات التأمين:

- تكمّن الأهداف الرئيسية من وضع مبادئ للحوكمة في شركات التأمين فيما يلي¹:
- لكي تكون بمثابة المرجع الأساسي لهيئات الإشراف والرقابة على أعمال التأمين في كل بلد من البلدان، وأيضاً من الممكن الاعتماد عليها عند إنشاء النظام الإشرافي لتحديد المجالات التي تتطلب التطوير في النظم الحالية، كما أنها تحث السلطات العامة والمعينة بشؤون الاستقرار الحالي أن توفر الدعم اللازم إلى هيئة الإشراف حتى تتمكن من تطبيق هذه المبادئ وترسيخ المعايير الواردة فيها؛
- يتعين على قطاع التأمين العمل على أسس مالية سليمة، وذلك للمساهمة في النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد بشكل كفاء إدارة المخاطر، تعبئة المدخرات طويلة الأجل وتيسير اقتصاديات الحجم الكبير في الاستثمار، لذا لا بد من وجود نظام إشرافي وتنظيمي له من القدرة والكفاءة للحفاظ على سلامة وعدالة واستقرار أسواق التأمين بالإضافة إلى دعم نمو القطاع وتنافسيته فمثل هذه الأسواق تفيد حملة الوثائق وتكون قادرة على المحافظة على حقوقهم؛
- إن صناعة التأمين مثلها، مثل عناصر النظام المالي الأخرى من حيث استجابتها إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فأنشطة التأمين والأنشطة المالية تحولت شيئاً فشيئاً إلى أنشطة عابرة للحدود القطرية والقطاعية والقارات ويسهم التقدم التكنولوجي في عملية التجديد والابتكار، مما يدعو إلى تحديث الأنظمة والممارسات الإشرافية في قطاع التأمين وبشكل مستمر؛ بحيث تواكب هذه التطورات وتستجيب لها. كما يتعين على جهات الإشراف والرقابة على التأمين وباقي عناصر القطاع المالي، والهيئات التنظيمية، أن تعالج مراكز ونقاط الاهتمام الخاصة بالاستقرار الحالي والنظامي والناشئة عن قطاع التأمين وذلك حال نشوئها؛
- إن النشاط التأميني الذي يغطي مخاطر الاقتصاد والتعهدات المالية والمؤسسية والعائلات يتسم بانعكاس دورة الإنتاج؛ حيث أن الأقساط (الاشتراكات) تجمع عند التعاقد في حين أن التكاليف (المطالبات) لا تنشأ إلا إذا وقع حادث معين. وتعمل شركات التأمين على الاقتصاد والتوسط في المخاطر مباشرة كما أنها تدير هذه المخاطر من خلال التنويع والتي تعززها مجموعة من الأساليب الأخرى بغض النظر عن المخاطر المباشرة في

¹ - محمد غازي صابر إبراهيم [٢٠٠٨]: «التطبيق التدريجي للمعايير الدولية للإشراف والرقابة على قطاع التأمين (I.A.I.S)»، ملتقى الكويت للتأمين، الكويت.

العمل فإن شركات التأمين تواجه مخاطر رئيسية في جانب "المطلوبات أو الخصوم" من الميزانية العمومية ويطلق على تلك المخاطر على أنها مخاطر فنية وتتعلق بالحسابات الاكتوارية أو الإحصائية المستخدمة في تقدير الخصوم. وفي جانب الموجودات أو الأصول في الميزانية العمومية فهناك مخاطر، السيولة، الاستثمارات والعمليات المالية. فلابد للإطار الإشرافي أن يعكس النمو والحضور المتزايد في السوق. لما لقطاع التأمين من أهمية في تحقيق الاستقرار الحالي وهذا ما ينطوي عليه أسس الإشراف على أعمال التأمين؛ حيث أنه يتطلب المزيد من التركيز على مجموعة أوسع نطاقاً من المخاطر.

٢-١- آليات الحوكمة في شركات التأمين:

بالنظر إلى الطبيعة الخاصة بهذا النوع من الشركات، تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة، وأسعارها تحدد وفقاً للأسس الرياضية والاحتمالات، ويتمحور وجود هذه الشركات على مفهوم الخطر سواء بالنسبة لتحمل بعض الأخطار التي يتعرض لها الزبائن أو المخاطر التي تتعرض لها هي نفسها. زيادة على ذلك ملازمتها للتطور الاقتصادي ومجارة التحولات التي تطرأ عليه ومحاولة مساندة احتياجات زبانتها، وهو الأمر الذي أدى تعقد علاقاتها بالأطراف المختلفة سواء داخل الشركة أو خارجها.

وفي هذا السياق فإن الإطار العام لنظام الحوكمة في شركات التأمين يستند على مجموعة من الآليات التي تستخدم لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالشكل الذي يلائم ظروف الشركات، وبيئة العمل الخاصة بها.

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، وتنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين:

- الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين؛

- الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

أولاً- الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين:

تتجسد أهم الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين في المراجعة الخارجية والخبراء الاكتواريين.

أ- المراجعة الخارجية:

تعتبر البيانات المالية المتعلقة بالوضعية المالية لشركة التأمين بما في ذلك تقارير الخبير الاكتواري من مسؤولية مجلس الإدارة إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي يتمثل في إبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد هذه البيانات وفقاً للمعايير السليمة والمتعارف عليها لإعداد هذه التقارير لتكون ذات مصداقية؛ بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المشرفين وغيرهم من أصحاب المصالح كالمساهمين ووكلاء التأمين، ووكلاء التصنيف وسلطات الضرائب. وقد تمتد وظيفة المراجع الخارجي لتشمل توفير الضمانات بشأن هذه التقارير المقدمة للمشرفين على شركة التأمين كالتقارير المالية التكميلية، أو تقارير عن تنفيذ شركة التأمين لإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية. وكما أن الخبير الاكتواري يلعب دوراً مهماً في إعداد البيانات المالية لشركة التأمين، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالاعتماد على المراجع الخارجي لإبداء الرأي في هذه البيانات وبوجه خاص مراجعة معالجة الخبير الاكتواري للمخصصات التقنية والالتزامات التقنية الأخرى للشركة والتأكد من أنها تعتمد على بيانات موثوقة وأنه تم حسابها وفقاً لمنهج مقبولة، لأن حساب هذه الالتزامات عموماً يتطلب خبرة خاصة وأساليب وتقنيات خاصة، وفي هذا الإطار يمكن للخبير الاعتماد على المراجع الخارجي بأخذ رأيه الاستشاري فيما يتعلق بملاءمتها للشركة.

ب- الخبير الاكتواري:

يعتبر الخبير الاكتواري من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التأمين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقات المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التأمين؛ بحيث يتم وضع الخبراء الاكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الالتزامات التقنية للشركة وكذلك دوره الاستشاري حول إدارة المخاطر، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالاعتماد على نتائج التقييم لاتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة، وفي المقابل يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء هؤلاء الخبراء عن طريق لجنة التدقيق أو بالاعتماد على خبراء اكتواريين مستقلين لتقييم أدائهم.

لضمان أداء الخبراء الاكتواريين لأعمالهم وفقا لمبادئ الحوكمة يجب أن تتوفر لديهم إمكانية التواصل المباشر مع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق وضع خطوط لتقديم التقارير مباشرة إلى رئيس المجلس وفي الوقت المناسب لها، أما بالنسبة لميزانية الخبير الاكتواري فيتم تقديرها من قبل لجنة التدقيق بالتشاور مع مراجعة الحسابات الداخليين ولا يتم تحديدها من قبل الإدارة فقط، وفي هذا السياق يمكن للخبير الإكتواري التشاور مع مراجعي الحسابات الخارجيين حول الأداء المالي للشركة.

لضمان الإطار المتكامل للحوكمة في شركة التأمين، يجب أن يحظى الخبير الاكتواري بجانب كبير من الاستقلالية أثناء أدائه لعمله؛ باعتباره هو المسؤول عن وضع وتحديد التسعيرات المتعلقة لمنتجات التأمين، بالإضافة إلى دوره الاستشاري حول سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر. فينبغي على الخبير الاكتواري أداء عمله بطريقة مستقلة لتفادي أي تضارب في المصالح؛ وفي هذا السياق لا يجب على هذا الاكتواري أن يشغل منصبين (وظيفتين) في شركة تأمين واحدة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صراعات مادية بين مختلف الأطراف¹.

باعتبار أن الخبير الاكتواري يلعب دورا محوريا في تقييم وحساب المخصصات التقنية ومدى كفاية رأس المال فمن الضروري أن يبقى بعيدا عن كل التأثيرات من قبل الإدارة حول اتخاذ قراراته؛ بحيث لا ينبغي له أن يغير رأيه بغرض تحسين النتائج المالية لشركة التأمين أو لأي غرض آخر لا يتفق مع واجباته الموضوعية².

في بعض التشريعات القانونية المتعلقة بالتأمينات تمنع منعا باتا الخبراء الاكتواريين شغل وظائف متعددة في شركة التأمين فعلى سبيل المثال لا يسمح له أن يأخذ وظيفة مسؤول مالي، أو العمل في المبيعات والتسويق مثلا والذي من شأنه أن يؤدي إلى نشوء بعض الصراعات، ففي بعض الحالات قد يهدف الرئيس التنفيذي على تعظيم مصالح حملة الأسهم على حساب حملة وثائق التأمين. وبالتالي ضرورة استقلالية الاكتواري مهمة في اتخاذ القرارات بالنسبة لهذا الخبير من خلال إعطائه النظرة الحقيقية للشركة فيما يخص وضعها وأدائها المالي والتجاري.

¹ - International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2007]: «Extract from recommendation on corporate governance: main elements of insurers corporate governance», p. 10 (18/03/2011) Available at: www.oecd.org.

² - International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2009]: «Issues paper on corporate governance», p. 41 (17/03/2011) Available at: http://www.oecd.org.

ثانياً- الآليات الداخلية للحكومة في شركات التأمين:

تتمثل أهم الآليات الخارجية للحكومة في شركات التأمين في مجلس الإدارة، المراجعة الداخلي كآلية داخلية للرقابة وكذلك إدارة المخاطر .

أ- مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة بشكل عام يتكون من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، ومن هنا ناقشت العديد من الدراسات، أن تركيبة مجلس الإدارة وتسمية الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية يمثل عاملاً مهماً في دوره كآلية من آليات حكومة الشركات، فمن منظور الوكالة تتكون قدرة مجلس الإدارة على العمل بحرية إشراف فعالة على مدى درجة استقلاليته عن الإدارة، والتي تتحدد بعدد الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لقطاع التأمين، فنجد أن هذا الأخير يخضع على خلاف غيره من القطاعات، للرقابة الشديدة ولضوابط خاصة، بالنظر إلى أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات ينصب في حماية المستأمنين والوفاء بمختلف الالتزامات التي تقع على عاتقها من جهة، وأن الأموال التي تعمل بها شركات التأمين هي أموال ملك للغير أي ليست ملكها وهو الأمر الذي يحتم عليها أخذ كل الحيطة والحذر من ناحية كل الأطراف المتدخلة سواء الداخلية أو الخارجية.

تستوجب الإدارة الرشيدة لشركات التأمين اليوم ضرورة الفهم الجيد من قبل مجالس الإدارة بكل القضايا المختلفة بشركات التأمين وخصوصاً فيما يتعلق بالعلوم الاكتوارية، المحاسبية والقانونية، على اعتبار أن نشاط التأمين يطغى عليه الجانب التقني بكثرة وتدخل في العديد من عملياته، كعملية تسعير منتجات التأمين التي تتطلب الإحاطة بالعديد من الجوانب الإحصائية والرياضية، بالإضافة إلى ذلك عملية إدارة المطالبات أو التعويضات هي الأخرى تستند إلى قواعد معينة وتقنيات خاصة، والجانب القانوني هو الآخر يعتبر جزء لا يتجزأ من عملية التأمين، وخاصة فيما يتعلق بالمنازعات في التأمينات على المسؤولية المدنية؛ حيث يتدخل هنا أطراف أخرى إلى جانب شركة التأمين والمستأمن.

في كثير من الأحيان ونتيجة لكثرة المسؤوليات التي يقوم بها، ووفقاً لما تتطلبه الحكومة الرشيدة على مجلس الإدارة القيام بتفويض بعض المهام إلى اللجان التي يتم إنشاؤها على مستواه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز كفاءة مجلس الإدارة، ومن أهم هذه اللجان: لجنة التدقيق؛ لجنة المكافآت؛ لجنة التعيينات؛ لجنة مختصة بأخلاقيات الأعمال والامتثال لها؛ لجنة الحكومة ولجنة إدارة الأصول والخصوم.

ب- المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة:

تلعب المراجعة الداخلية دوراً محورياً في تجسيد وتعزيز الإطار العام للحكومة في شركات التأمين، وذلك بالنظر إلى علاقة هذه الوظائف الفعالة بالأطراف الرئيسية للحكومة في الشركة والمتمثلة بشكل أساسي في مجلس إدارة الشركة وكذلك الخبراء الاكتواريين.

نظرا لتعدد العمليات المتعلقة بشركات التأمين فإن عمل وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دورا مهما في كشف ورصد أوجه القصور فيما يتعلق بمدى الامتثال للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الداخلية للشركة وكذلك الالتزامات الخارجية وذلك من خلال التقارير التي يعدها حول مدى ملاءمة إدارة المخاطر في شركة التأمين بالإضافة إلى سلامة العمليات المتعلقة بتكوين وحساب الالتزامات التقنية للشركة؛ وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها. وتشتمل وظائف ومهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة في شركة التأمين ما يلي^{١٢} :

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط؛

- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعتها في الفترات المحددة لها؛

- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

لقيام المراجعة الداخلية بمهامها على أحسن وجه يجب أن تتوفر للمراجع الداخلي على جميع المعلومات المتعلقة بجميع الوظائف المتعلقة بأنشطة التأمين سواء إدارة الإنتاج، إدارة التعويضات أو إدارة الكوارث والحصول على جميع الوثائق اللازمة لذلك بمعرفة مدى اضطلاعها بمسؤولياتها والاتصال بالعاملين عند الضرورة، وعلى المراجع الداخلي وضع الخطط للجنة التدقيق لتنفيذ مهامها بشكل موضوعي ومستقل عن المهام التنفيذية لأنشطة التأمين، ولضمان هذه الاستقلالية لا يجب أن يتم الجمع بين وظيفة المراجعة الداخلية والوظائف الأخرى بالشركة.

على شركة التأمين وضع السياسات بشأن المراجعة الداخلية والتي من شأنها ضمان كفاءة العمليات وبدعم إطار الرقابة الداخلية؛ بحيث تتضمن هذه السياسات على ما يلي:

- أهداف ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة؛

- وضعية المراجعة الداخلي داخل شركة التأمين؛

- صلاحيات ومسؤوليات الموظفين في وظيفة المراجعة الداخلية وأعضاء لجنة التدقيق.

تماشيا مع متطلبات الإدارة الحديثة، اعتبر الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين أن إدارة المخاطر تعتبر أحد الآليات المهمة للحوكمة في شركات التأمين نظرا لما توفره هذه الأخيرة من طرق وبدائل لمواجهة كافة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها شركات التأمين والتي يمكن أن تؤدي إلى اهتزاز مركزها المالي.

ج- إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر في شركة التأمين من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس الإدارة لوضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالشركة، وتتمثل مهام وأدوار إدارة المخاطر في إطار حوكمة شركات التأمين فيما يلي^{١٣} :

- تكفل سلامة وظائف الرقابة في الشركة عن طريق تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى؛

¹ - International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2009]; Op. cit; p. 35.

²- Ibid, p. 31.

- وجود نظام إدارة مخاطر فعال من شأنه أن يزود مجلس الإدارة بالتحليلات المتعلقة بأداء الشركة واستعراض التقارير اللازمة لذلك؛
- إعطاء نظرة شاملة حول الشركة وعن المخاطر التي تواجهها؛
- تقديم المقترحات اللازمة للمسؤولين حول سبل وكيفية إدارة الشركة وفقا للاستراتيجيات الموضوعية؛
- تقديم التقارير المفصلة لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات التي يتعين اتخاذها لإدارتها؛
- تقديم الاستشارة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الأمور الإستراتيجية في الشركة كعمليات الاندماج أو الاستحواذ وكذلك المشاريع الكبرى والاستثمارات.

كما ذكرنا سابقا بأن وجود إطار متكامل وفعال للحوكمة في شركات التأمين مرتبط بوجود إطار فعال لإدارة المخاطر والتي تحقق الأهداف التالية: تحديد المخاطر التي تواجهها الشركة؛ تقييم هذه المخاطر ومن ثم إدارتها.

٢-٢- مبادئ الحوكمة في شركات التأمين:

على غرار شركات الأعمال الأخرى قامت مجموعة من الهيئات والمنظمات العالمية بتوحيد الجهود وتكثيفها في هذا المجال وذلك من خلال وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحوكمة في شركات التأمين على مستوى العالم. وتتمثل أهم هذه المبادئ وفق هذه الهيئات والمنظمات العالمية فيما يلي:

أولاً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS):

قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين في ٣ أكتوبر ٢٠٠٣ في سنغافورة بوضع مجموعة من مبادئ التوجيهية والمتعلقة بالجوانب المختلفة للحوكمة لتشجيع المشرفين على أفضل الممارسات في قطاع التأمين. تتكون هذه المبادئ التي يجب تنفيذها من مجموعتين^١:

- **المجموعة الأولى:** مجموعة المعايير الأساسية: وهي المعايير الجوهرية والتي تحقق جميع العناصر الأساسية بالنسبة لهيئة الإشراف والرقابة لإظهار مستوى كل مبدأ من المبادئ، وتتعلق هذه المعايير بالأطراف التالية: هيئة الإشراف والرقابة؛ مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- **المجموعة الثانية:** مجموعة المعايير المتقدمة أو تلك المكونات التي ينظر إليها على أنها تحسن من المعايير الأساسية وبالتالي تعزز النظام.

ثانياً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة ٢٠٠٥ بوضع مبادئ للحوكمة خاصة بشركات التأمين^٢ وذلك بالتعاون مع الصندوق الخاص بالمعاشات (Pension Fund) بالنظر إلى الطبيعة الخاصة التي تميز هذا النوع من الأنشطة مقارنة بالقطاعات المالية الأخرى. تم تقسيم هذه المبادئ إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- هيكل الحوكمة (Governance Structure)؛
- الآليات الداخلية للحوكمة (Internal Governance Mechanisms)؛

^١ - محمد غازي صابر إبراهيم [٢٠٠٨]، مرجع سابق، ص ٢٠.

^٢ - International Association of Insurance Supervisors , Organization for Economic Co-operation and Development [2009]: «Corporate governance survey report», p. 01 (17/03/2011).

- حماية أصحاب المصالح (Stakcholders Protection).

ثالثاً- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (ACAM):

قامت الهيئة العامة (ACAM) في أكتوبر ٢٠٠٧ بوضع تقريرها الأول حول المبادئ الأساسية للحوكمة في شركات التأمين^{١٦} وكان هذا العمل بعد تكاثف مجموعة من الجهود حول ضرورة وضع مبادئ خاصة بهذا القطاع. وفي هذا السياق تم تقسيم هذه المبادئ إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

- تحديد المسؤوليات ونظام الشركة؛

- الرقابة الداخلية؛

- الشفافية والرقابة الخارجية.

رابعاً- المشروع الأوروبي في مجال الملاءة المالية (مبادرة تعزيز الحوكمة في شركات التأمين):

في الملاءة ٢ تم الاعتماد على هيكل مكون من ثلاث ركائز كالتالي:

- الركيزة الأولى: الشروط الكمية؛

- الركيزة الثانية: الشروط النوعية (الأنشطة المتعلقة بالرقابة)؛

- الركيزة الثالثة: متطلبات الحيطة ونشر المعلومات.

أ- الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية:

ويتعلق الأمر هنا بقواعد حساب المخصصات التقنية، وكذلك توفير رأس المال اللازم بهدف مواجهة أي اهتزاز في المركز المالي للشركة وتخفيض خطر الإفلاس^{١٧}.

تحدد الركيزة الأولى المتطلبين برأس المال^{١٨}، ويتعلق الأمر هنا بقواعد حساب المخصصات التقنية وكذلك توفير رأس المال الملاءة الأدنى (mcr) ورأس المال الملاءة المطلوب (SCR) بهدف مواجهة أي اهتزاز في المركز المالي للشركة وتخفيض خطر الإفلاس^{١٩}.

• رأس مال الملاءة المطلوب (SCR):

متطلبات رأس المال الملاءة المطلوب (SCR) هو الحد الأدنى من الموارد التي يجب أن يحتفظ بها المؤمن ليكون ذا ملاءة جيدة، وهذا بالنظر إلى مستوى وطبيعة الاستثمارات والالتزامات (قيمتها السوقية) والخصائص الخاصة بكل منهما، وهو يعبر عن أعظم خسارة احتمالية، والتي يمكن أن تسجل في حالة وقوع حدث غير متوقع

¹ - Erwan Musy [2007]: «Le contrôle interne dans les organismes d'assurance, rôle enjeux et perspectives d'évolution», Mémoire soutenu pour obtenir du diplôme du MBA manager d'entreprise, Spécialisation assurance, Ecole Nationale d'assurance, France, p. 73

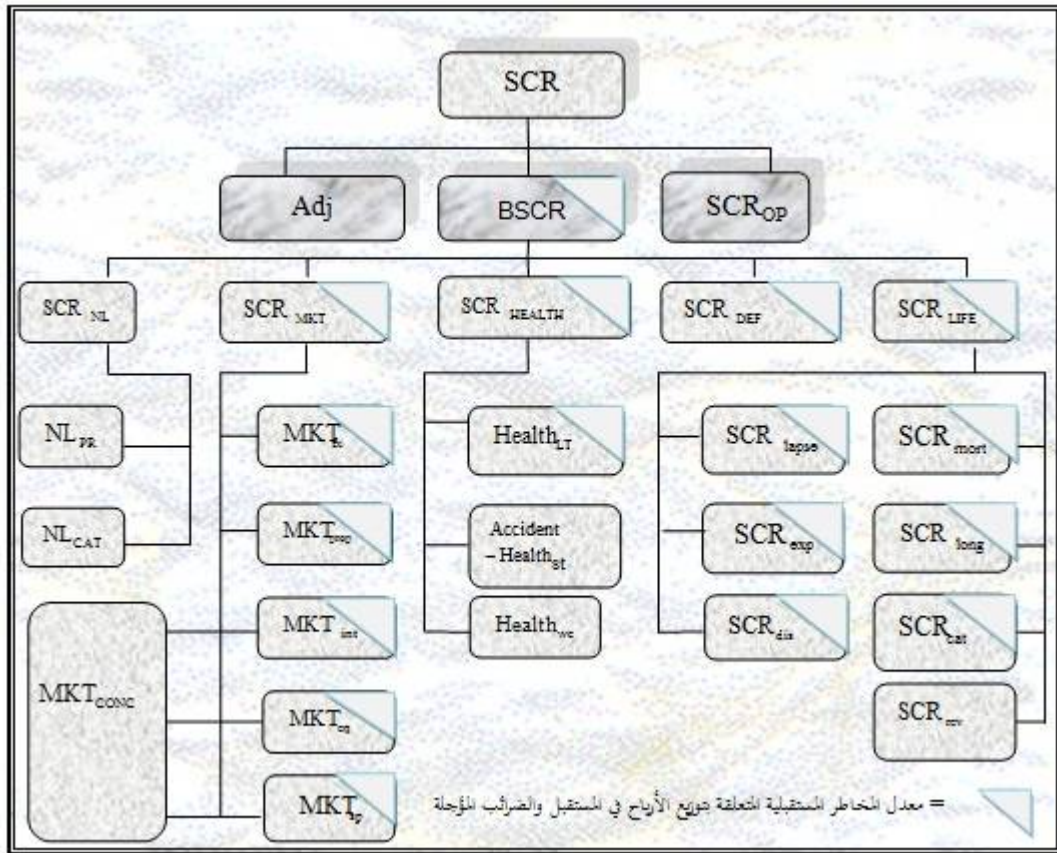
² - Erwan Musy [2007]; Op. cit; p. 76.

¹⁸ - Géraldine KRAUTH [2007]: «Provisionnement et corrélation entre branches» Mémoire soutenu pour l'obtention du diplôme d'économiste du C.N.A.M, Conservatoire National des Arts et Métiers, non publiée, France, p. 113

¹⁹ - Erwan Musy [2007]; Op. cit; p. 7٦.

يؤثر على الميزانية، كما يجب أن يضمن هذا المبلغ أكبر قدر من الحماية لحاملي وثائق التأمين^{٢٠}. يعادل (SCR) قيمة تعادل (VAR) ٩٩,٥%، مع احتمال حدوث إفلاس يقدر ب ٠,٥% خلال السنة. يتم حسابه عن طريق صيغة موحدة من قبل الهيئات التنظيمية الأوروبية؛ بحيث يعتبر طريقة لتقييم مشترك لحساب (SCR)^{٢١}. تتمثل هذه الصيغة في النموذج العام (Standard formula)؛ حيث يأخذ النموذج العام المخاطر من قبل شركات التأمين في وحدات مختلفة: المخاطر الاكتتاب في تأمينات الممتلكات؛ مخاطر السوق مخاطر الاكتتاب في التأمينات الصحية؛ مخاطر الطرف المقابل؛ المخاطر الاكتتاب في تأمينات الحياة. ثم يتم تقسيم كل وحدة إلى وحدات فرعية، ويتضح الهيكل الدقيق للنموذج العام في الشكل التالي:

الشكل رقم -07- رأس المال الملاءة المطلوب (SCR) حسب النموذج العام.



Source : Jim Rasqué, **Mesure et Gestion du Risque de marché dans l'environnement Solvabilité 2**, Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard – Lyon 1, 2010, p: 14.

²⁰ - Elodie Laugel, Gilles Dauphine [2010]: «Solvabilité II vu à travers le prisme du risque de marché: Quelles solutions d'Investissement», revue de recherche, axa investment managers, France, P. 6.

²¹ - Virak Nou [2010]: «Actuariat: Les modèles sont partout», l'Argus de l'Assurance, N°7271 Diffusion: 19090, 15/06/20120, Paris, P. 02

على الرغم من أن استخدام النموذج العام (Standard formula) والاستفادة من صيغته هو معيار لتوفير وسيلة سريعة ومتجانسة على المستوى الأوروبي لحساب متطلبات رأس المال. إلا أنه لها عدة سلبيات هي²²:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار لهيكل المخاطر لكل شركة وخصوصيتها؛

- المعايير والثوابت التي تخضع لها تكون بشكل عام وفي بعض الأحيان غير كافية.

لحل هذه المشاكل، وفي سياق الإصلاح، لشركات التأمين الخيار في استخدام نماذج داخلية لتقييم احتياجات رأس المال؛ بحيث يتم تطويره بما يتماشى مع خصائص ونشاط كل شركة، كما وضعت منظمة (CEIOPS) مجموعة من الشروط والتي من خلالها تكون السلطات الإشرافية قادرة على الموافقة على النماذج المستخدمة.

النموذج الداخلي لا يمكن أن استخدامه على نطاق واسع وعلى جميع المستويات إلا بعد استيفائه لجميع المعايير (الاستراتيجية والتجارية ، ...) ومختلف معايير الجودة، وخضوعه لمجموعة من الاختبارات والمعايير والمتمثلة في²³:

- اختبارات الاستعمال (Use test):

هذا المعيار يحدد نطاق استخدام نموذج الداخلية بشكل يومي في الشركة، كما ينبغي للنموذج الداخلي أن يستخدم ويلعب دورا هاما في نظام الحوكمة، وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات وتحديد وتخصيص رأس المال؛

- الاختبارات الإحصائية (Statistical test):

يحدد هذا الاختبار المتطلبات التي يجب توافرها في البيانات المستخدمة والفرضيات باعتبار أنها تؤثر على نتائج النموذج الداخلي.

- اختبارات المعايرة (Calibration test):

هذا الاختبار يسمح لشركات التأمين باستخدام مدد زمنية مختلفة عن ما تفرضه توجيهات الملاءة ٢ واستخدام مقياس آخر للخطر، إذ أن مستوى الأمن الذي تم توفيره مستوى حماية مع حساب القيمة المعرضة للخطر موافق (VAR) يساوي ٩٩,٥ % لمدة سنة واحدة.

النموذج الداخلي العام يسمح لكل شركة التأمين بدمج المخاطر الخاصة به وخصوصياتها في حساب متطلبات الملاءة المالية (SCR)، أما النموذج الداخلي الجزئي يغطي فقط جزء من المخاطر.

المؤمن لديه بعض الحرية لاقتراح طريقة النمذجة المناسبة لمخاطر الأصول والخصوم. كما يتم التحقق من صحة النموذج الداخلي من قبل المنظمين، ومع ذلك، تخضع هذه النماذج اختبارات التحمل (Stress tests) مصممة لتبقى الصيغة القياسية. أما فيما يتعلق بالنماذج الداخلية الجزئية فتجد صعوبة في الحصول على موافقة من الجهات الرقابية.

²² - Anthony DERIEN [2010]: «Solvabilité 2: Une réelle avancée» Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Claude Bernard - Lyon 1, France, p. 38-39.

²³ - Ibid, p. 39.

نجد في بعض شركات التأمين من أجل أداء الوظيفة الرقابية والإشرافية بشكل فعال تستخدم هذه النماذج لأغراض تنظيمية، وفي هذا الصدد يعتبر مجلس الإدارة والإدارة العليا هم المسؤولين عن استخدام هذه النماذج حيث تعمل هذه النماذج على عرض شامل للمخاطر التي تتعرض لها الشركة، بالإضافة إلى القيام بإجراءات حسابية معينة على الملاءة المالية للشركة والمسائل المتعلقة بها، وفي هذا السياق تعمل الشركة باتباع الاجراءات التالية^{٢٤}:

- تصميم وتنفيذ النموذج الداخلي؛
- اختيار وتأكيد صحة النموذج الداخلي؛
- توثيق النموذج الداخلي أو أية تغييرات قد تحدث؛
- إعلام مجلس الإدارة والإدارة العليا عن أداء النموذج الداخلي؛
- تحليل أداء النموذج الداخلي واعداد تقارير موجزة عنه؛
- التواصل المستمر مع الهيئة الرقابية في الشركة.

وبالتالي فنعتبر هذه النماذج أداة من أدوات إدارة المخاطر في الشركة بل وتعتبر جزء من النظام الشامل لإدارة المخاطر في الشركة ككل ووسيلة من الوسائل الهامة التي تستخدمها الشركة لحساب متطلبات رأس المال للشركة؛ بما في ذلك تكوين المخصصات التقنية اللازمة لإدارة هذه المخاطر. وتعتبر في هذا السياق التقارير التي يتم وضعها عن أداء النموذج الداخلي من أهم الأدوات التي تستعملها مجلس الإدارة وأعضائها لفهم كل الحقائق ذات الصلة والآثار المترتبة عليها، وواحد من أهم المصادر للمعلومات لاتخاذ القرارات في الشركة.

• رأس المال الملاءة الأدنى (MCR):

يعبر (MCR) عن المستوى الأدنى من رأس المال الذي لا يجوز تجاوزه، وفي حالة حدوث ذلك يستلزم تدخل السلطات الرقابية لذلك^{٢٥}. يمثل رأس المال الملاءة الأدنى نوع من "شبكة أمان" تكون قابلة للتحقق^{٢٦}، في أي وقت من قبل الجهات الرقابية، وفي حالة عدم التزام الشركة بذلك قد تصل إلى حد سحب الاعتماد من الشركة. ينبغي أن يحسب كل ثلاثة أشهر، مع الالتزام بإبلاغ النتائج إلى السلطة الإشرافية^{٢٧}. هناك عدة طرق لحساب (MCR)، أحد هذه الطرق يتم بطريقة مباشرة عن طريق اعتباره كنسبة من (SCR) وهي من أبسط الطرق^{٢٨}.

²⁴ - International association of Insurance supervisors, Organization for Economic co-operation and Development [2009], OP, cit; p. 33.

²⁵ - René Doff [2007]: «Risk management for insurers: Risk control, economic capital and solvency II», Ed: Incive media, London, p. 130.

²⁶ - Olga Gornouchkina [2007] : «Application des normes Solvency II en assurance-vie» Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire en Technique et Produit, Université Louis Pasteur, Strasbourg, p. 73.

²⁷ - Jaffal Moussa Hanan [2008]: «Impact du risque de mortalité dans Solvabilité 2» Mémoire de Master en actuariat, Université Libanaise, p. 39.

²⁸ - René Doff, OP, cit; p. 134.

يتم حساب رأس المال الملاءة الأدنى عن طريق العلاقة التالية²⁹:

$$MCR = \text{Max} \{MCR_{\text{combined}}, AMCR\}$$

AMCR: رأس المال الملاءة الأدنى القاعدي (يتم وضعه ضمن توجيهات الملاءة ٢ بشكل جزافي).

MCRcombined: رأس المال الملاءة الأدنى المركب.

MCRLinear: هو مجموع (MCRs) الخطية لكل نوع من الأعمال التي تقوم بها المشاركين، قبل تطبيق أي سقف أو حد أدنى.

يتم حساب MCRcombined على النحو التالي³⁰:

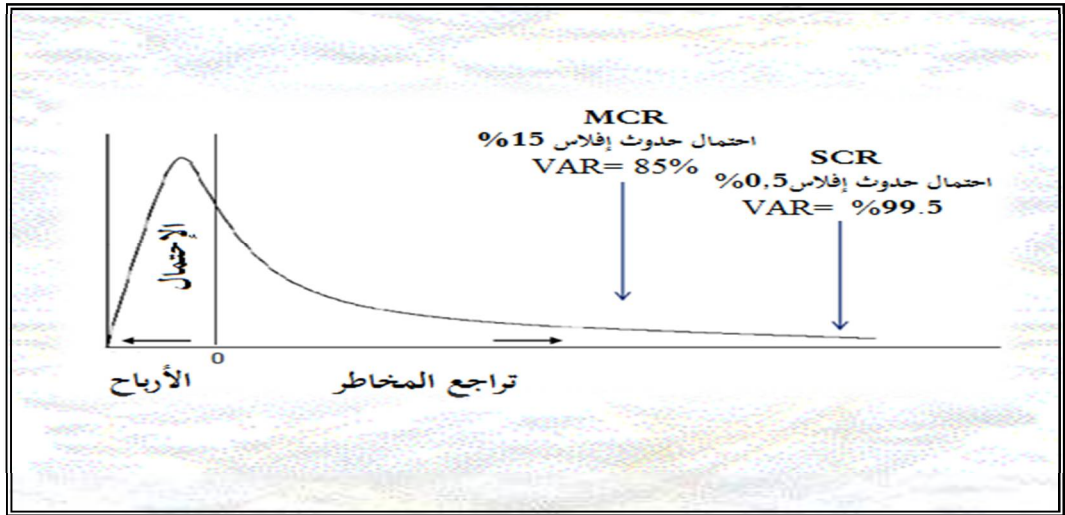
$$MCR_{\text{combined}} = \{\text{Min} [\text{Max} (MCRLinear; 0.25x SCR); 0.45 x SCR]\}$$

أي يمكن حساب MCRcombined خلال تطبيق الحد الأقصى والأدنى (٤٥% و ٢٥% من (SCR)،

على التوالي) إلى (MCR) الخطي (MCRLinear).

الشكل الموالي يوضح تراجع المخاطر وفق MCR و SCR.

الشكل رقم-08-: تراجع المخاطر وفق MCR و SCR.



Source: Deloitte Development LLC, **Intro to Solvency II**, Discussion of requirements, February 2011, p: 06.

• المخصصات التقنية:

يتم تقييم المخصصات التقنية عن طريق التقدير الأمثل (Best estimate)، وهامش الخطر (Margin risqué)³¹.

²⁹ - Ahmed Al-Darwish et al [August 2011]: «Possible Unintended Consequences of Basel III and Solvency II», International Monetary Fund, A discussion paper, London, P. 62.

³⁰ - Idem.

³¹ - Ilan HABIB, Stéphane RIBAN [2012]: «Quelle méthode de provisionnement pour des engagements non-vie dans Solvabilité 2» Mémoire d'actuariat, Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration Economique (ENSAE), France, 2012, p.46.

✓ التقدير الأمثل (Best estimate):

هو "المتوسط المرجح الاحتمالي لتدفقات الخزينة المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية)، تقدر على أساس منحى العائد الخالي من المخاطر"^{٣٢}. مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأصول والخصوم.

يتم حساب مخصص التقدير الأمثل عن طريق العلاقة التالية^{٣٣}:

$$BE_t = \sum_{k=t}^{n-t-1} CRD_k v_k^{k+1/2} E(I_{\{k \leq T_x < k+1\}}) - Pv_k^k E(I_{\{T_x > k\}})$$

$$BE_t = \sum_{k=t}^{n-t-1} CRD_k v_k^{k+1/2} p_x \cdot q_{x+k} - Pv_k^k p_x$$

CRD_k : يمثل رأس لمال الغير (le capital restant du) مسدد خلال الفترة k .

v_k : هو معامل الخصم إلى المعدل الخالي من المخاطر لفترة k .

T_x : هو مدة البقاء على قيد الحياة للفرد بعمر x

n : هي مدة عقد التأمين.

✓ هامش الخطر (Margin risk):

هامش الخطر عبارة عن مكمل يتم تقديره عند تقييم المخصصات التقنية، ويقاس وفقا لطريقة تكلفة رأس المال من حساب تكلفة تعبئة الأموال الخاصة المؤهلة لرأس المال الملاءة المطلوب والمتعلق بالتزامات التأمين وإعادة التأمين. وتقدر هذه التكلفة من خلال إبراز هذه الالتزامات طوال مدة العقود، وعن كل سنة^{٣٤}.

الصيغة المستخدمة لحسابه تتم وفقا ل (QIS4)، تأخذ عين الاعتبار مخاطر الاكتتاب؛ المخاطر التشغيلية ومخاطر الطرف المقابل والمتعلقة بتنازلات إعادة التأمين (معدل تكلفة رأس المال هو 6% لجميع شركات التأمين)^{٣٥}.

• تقييم المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين:

يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين بعدة طرق، ومن بين هذه الطرق: القيمة المعرضة للخطر (VAR)؛ اختبار التحمل (Stress test).

³² - Fabienne LEROY [2012]: «La chasse aux passifs est-elle ouverte ? Le run-off à l'aube de Solvabilité II» Thèse pour l'obtention du MBA Manager d'entreprise d'assurances, non publiée, L'Ecole nationale d'assurances, France, P. 45.

³³ - Cédric AKAKPO-MAXWELL [2010]: «Etude de la rentabilité en assurance des emprunteurs – Analyse de l'impact des nouvelles règles Solvency 2» Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard – Lyon 1, P. 71.

³⁴ - Quentin GUIBERT [2010]: «Analyse de la solvabilité d'un régime de retraite supplémentaire» Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard – Lyon 1, P. 32.

³⁵ - Idem.

✓ القيمة المعرضة للخطر (VAR):

الركيزة الأولى والمتعلقة بالمتطلبات الكمية، تتطوي على مجموعة من التدابير ; والأدوات المستخدمة لقياس المخاطر ومن بين هذه الطرق القيمة المعرضة للخطر (VAR)³⁶.

✓ اختبار التحمل (Stress test):

أظهرت الأزمة المالية الأخيرة مدى نجاعة استخدام أسلوب اختبار التحمل لمعرفة وتقييم مدى تكيف شركات التأمين مع الأحداث الممكنة الحدوث في المستقبل نتيجة للتغيير في الظروف الاقتصادية، وتعلق هذه الاختبارات بالملاءة المالية لشركة التأمين وكذلك متطلبات رأس المال، وفي أغلب الحالات يتم إشراك مجلس الإدارة في هذه العملية، بما في ذلك تفسير النتائج وإجراءات المتابعة، ويتم اختبار التحمل وفق ثلاث مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى: وضع السيناريوهات: وهنا يمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات، السيناريو المركزي والسيناريوهات المعاكسة، ويضع وضع هذه السيناريوهات لفرضيات متناسقة والمتوافقة.
- بالنسبة للسيناريو المركزي فيمثل الوضعية العادية أو المستقرة، وبصفة عامة يعبر عن عدم تغير مستويات التضخم أو ارتفاع في مؤشرات البورصة وغيرها، وتتمثل أهمية هذا السيناريو باعتباره هو المرجع.
- أما السيناريوهات المعاكسة فهي ممارسة تغيرات حادة على معطيات الميزانية، ثم مراقبة النتائج ومقارنتها بالسيناريو المركزي.
- المرحلة الثانية: توافق الفرضيات: يجب على الفرضيات أن تكون متوافقة فيما يخص سياسة التوظيف، تصرفات المستأمنين وغيرها.
- المرحلة الثالثة: استعمال السيناريوهات: يسمح لنا اختيار التحمل بتحديد السياسة المالية لتوظيف الأصول وكذلك السياسة المحاسبية للشركة.

ب- الركيزة الثانية: المتطلبات النوعية (الأنشطة المتعلقة بالرقابة):

تعتبر متطلبات المستوى الثاني هي جوهر الملاءة ٢ بالنسبة لشركات التأمين؛ حيث يتم إدارة أعمال شركات التأمين عن طريق الفهم الجيد والمناسب للمخاطر وضمان الرقابة والسيطرة الملائمة عليها لضمان كفاية رأس المال أي إدارة هذه الشركات وفقا لمبادئ وقواعد حوكمة الشركات وما تعنيه من ممارسة رشيدة وكفاء للشركات. ويتضمن المستوى الثالث من الملاءة ٢ ما يلي:

• المتطلبات المتعلقة بالحوكمة:

يستوجب على شركات التأمين وضع سياسات واضحة ومدونة حول ممارسات الرقابة الداخلية، مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، وبالتالي تعتبر فعالية حوكمة الشركات هي المعيار لقياس مدى نجاعة إدارة شركة التأمين ومدى فعالية نظام الرقابة.

³⁶ - Pierre-E. Thérond , Frédéric Planchet [janvier 2010]: «Provisions techniques et capital de solvabilité d'une compagnie d'assurance : méthodologie d'utilisation de Value at Risk», Revue Assurances et Gestion des Risques, Version 01, P. 03.

أي أن تكون إدارة شركة التأمين مرهونة بالإدارة السليمة والرشيده، وفي هذا الإطار تحدد الملاءة ٢ المتطلبات التالية:^{٣٧}

- تحديد وتوزيع المسؤوليات بما في ذلك دور مجلس الإدارة وحسب السلطات المفوضة؛
- تعتبر وظائف الاكتواريا والمراجعة الداخلية للحسابات مهمة وضرورية بالنسبة للشركة؛ حيث يجب أن تؤدي أعمالها بطريقة فعالة وبالخصوص فيما يتعلق بشروط الملاءة ٢ بما في ذلك الشروط المتعلقة بالاكتتاب وسياسة إعادة التأمين؛
- ضرورة وجود أنظمة للرقابة ونظم إدارة المخاطر المناسبة لضمان سير الشركة على النحو المناسب.
- إلا أن التزام شركات التأمين بمتطلبات المستوى الثاني من الملاءة ٢ يواجهه مجموعة من التحديات منها:^{٣٨}
 - ضرورة وجود هيكل ووظائف قوية ولها مهارات تقنية تدعم الإدارة بالمعلومات وفي الوقت المناسب؛
 - ضرورة إعادة النظر في مسؤوليات الجهات المسؤولة عن وضع التقارير من أجل خلق نموذج حوكمة فعال وملائم؛
 - ضرورة وجود إدارة مخاطر جيدة وفعالة ابتداء من صياغة الاستراتيجية بشكل فعال إلى غاية استخدامها والنتائج المحققة منها؛
 - وضع وبناء إدارة المعلومات للسماح بالحصول على العديد من المعلومات واستخدام مؤشرات للقياس والتقدير والإبلاغ؛
 - التوفيق بين مصالح الشركة ومصالح الأطراف العاملة بالشركة.

• المتطلبات المتعلقة بإدارة المخاطر:

على أي شركة تأمين أو إعادة التأمين وضع وظيفة "إدارة للمخاطر" بغرض تسهيل تنفيذ الإدارة الفعالة للمخاطر والتي تشمل على استراتيجيات وعمليات وإجراءات تقديم التقارير اللازمة وبشكل دائم، لمواكبة أية طارئ قد يحدث للشركة.

• المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية:

يجب على كل شركة تأمين أو إعادة تأمين توفير نظام للرقابة الداخلية والذي يشمل على مجموعة من الإجراءات الإدارية والمحاسبة المناسبة حول مختلف المعلومات وعلى جميع المستويات للشركة.

• متطلبات الامتثال:

تشتمل وظيفة الامتثال تقييم الآثار المحتملة لأي تغيير في البيئة القانونية المتعلقة بأعمال الشركة، وتحديد وتقييم المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.

^{٣٧}- Global Insurance Centre [2009]: «Putting risk and governance at the heart of business» p. 02 (02/04/2010)

Available à: www. Eye.com / Solvency II.

^{٣٨}- Ibid; p. 03.

• المتطلبات المتعلقة بالمراجعة:

يتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتي تعمل بشكل فعال على اختبار ومعرفة مدى الامتثال للاستراتيجيات والإجراءات التحوطية الداخلية وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وإن كان مناسباً لأعمالها، ويجب أن يعمل المراجع الداخلي بشكل مستقل عن الإدارة.

• المتطلبات المتعلقة برأس المال:

تشجع الملاءة ٢ الشركات على الاعتماد على إدارة المخاطر؛ بحيث تكون قادرة على تقييم وقياس المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وعلاوة على ذلك يجب على الهيئة المسؤولة عن الرقابة وضع نظم لمراقبة جودة البيانات ولإجراءات التقييم.

ج- الركيزة الثالثة: متطلبات الحيطة ونشر المعلومات:

يتعلق الأمر هنا بنشر المعلومات المتعلقة بالمستوى الأول والثاني المذكورين سابقاً؛ بحيث ينبغي على شركة التأمين أو إعادة تأمين نشر مختلف المعلومات ووضع تقرير عن الملاءة المالية والوضع المالي، وينبغي أن يحتوي هذا التقرير على ما يلي:^{٣٩}

- وصف لنظام الحوكمة وتقييم مدى ملاءمته للشركة؛
- وصف بشكل تفصيلي لكل فئة من فئات المخاطر، مستويات المخاطر ومدى الحساسية لها في شكل تخطيطي.

٣- مقارنة بين نظام الحوكمة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين: ١-٣- التعريف بالشركتين:

أولاً- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR):

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام ١٩٦٣، وهي مؤسسة عمومية تابعة للدولة؛ حيث أسست بموجب قانون ٦٣-١٩٧ المؤرخ في ٨ جوان ١٩٦٣. وتعتبر من أولى الشركات التي تعمل أو تنشط في قطاع التأمينات، وكان الغرض من إنشائها التكفل بالوضعية الصعبة من جراء الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية بعد إنهاء سيطرتها على قطاع التأمين ومغادرتها الجزائر، وكانت تسمى آنذاك بالصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

ثانياً- شركة (AXA) للتأمين:

تعتبر شركة (AXA) أحد الشركات الرائدة عالمياً في مجال التأمين ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى العالمي، كما تعد شركة (AXA) من أقدم شركات التأمين في فرنسا والذي يعود تاريخها إلى ١٨١٦؛ بحيث أن البدايات الأولى للشركة كانت عبارة تعاونية سميت آنذاك "بتعاونية روان القديمة (L'ancienne Mutuelle de Rouen) والتي تأسست في القرن التاسع عشر.

^{٣٩}- Erwan Musy [2007]; Op. cit; p. 77.

٣-٢- المقارنة بين نظام الحوكمة في الشركتين:

تمت المقارنة بين نظام الحوكمة في الشركتين من خلال الاعتماد على خمسة مواضيع و اثنتا عشر معياراً* تتمثل المواضيع المعتمدة للمقارنة فيمايلي:

- الجمعية العامة؛
 - الشفافية المالية وكشف المعلومات؛
 - مجلس الإدارة؛
 - عمليات المراجعة؛
 - سياسية الأجور المتعلقة بالمديرين ومجلس الإدارة.
- أما المعايير المستخدمة للمقارنة فتتمثل وفق المواضيع السابقة كالتالي:
- أ- بالنسبة الجمعية العامة:** يتمثل المعيار في إجراءات الانتخاب خلال الجمعية العامة.
- ب- بالنسبة الشفافية المالية وكشف المعلومات:** تتمثل المعايير المستخدمة في:
- جودة ومضمون المعلومات المصرح بها؛
 - وقت وكيفية الوصول إلى المعلومات.
- ج- بالنسبة لمجلس الإدارة:** تتمثل المعايير المستخدمة في:
- كيفية تعيين أعضاء المجلس؛
 - نشاطات المجلس؛
 - تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة؛
 - كفاءات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.
- د- عمليات المراجعة:** تتمثل المعايير المستخدمة في:
- استقلالية وشمولية عمليات المراجعة؛
 - إجراءات التدقيق.
- هـ- سياسية الأجور المتعلقة بالمديرين ومجلس الإدارة:** تتمثل المعايير المستخدمة في:
- أجور الإطارات وأعضاء مجلس الإدارة؛
 - العلاوات المختلفة؛
 - الأسهم التحفيزية.

*- تجدر الإشارة هنا إلى أن طريقة الحصول على المعلومات لكلتا الشركتين تعتبر معياراً من معايير ممارسة الحوكمة سواء تعلق الأمر بالاعتماد على التقارير السنوية؛ الموقع الإلكتروني للشركتين أو الحصول عليها من المصدر من خلال مدى عمل الشركتين بمبدأ الإفصاح والشفافية حول نوعية معينة من المعلومات خاصة بتلك المتعلقة بمجلس الإدارة والهيئات الخاصة بالرقابة وسياسات المكافآت وغيرها.

فيما يلي نعرض الجدول المتعلق بنتائج المقارنة كالتالي:

الجدول رقم (٠١): المقارنة بين نظام الحوكمة في الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين.

الموضوع	المعيار	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)	شركة أكسا للتأمين (AXA)
الجمعية العامة	- إجراءات الانتخاب خلال الجمعية العامة	غير مصرح بها	- مصرح بها؛ - منظمة وشفافة.
الشفافية المالية وكشف المعلومات	- جودة ومضمون المعلومات المصرح بها	- وجود نقص في المعلومات المقدمة مع التحفظ الشديد على نوعيات معينة من المعلومات.	- شاملة لكل الجوانب المتعلقة بأداء المالي للشركة بالاستناد على المؤشرات الاقتصادية.
	- وقت وكيفية الوصول إلى المعلومات	- معلومات مصرحة بعد فترة زمنية قد تصل إلى عام أو عامين	- معلومات مقدمة في الأجل المحددة وفقا للقوانين الداخلية للشركة، مع التقديم وبصفة مستمرة للمعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للشركة عبر الموقع الإلكتروني للشركة مع إمكانية التواصل مع الشركة على هذا الموقع.
مجلس الإدارة	- كيفية تعيين أعضاء المجلس	- غير مصرح	- مصرح لها ويتم تحديد كيفية وشروط تعيين مختلف أعضائه.
	- نشاطات المجلس	- التصريح فقط عن اجتماعاته المنعقدة والقرارات المتخذة فيها باختصار في التقرير السنوي	- مصرح بها وبشكل مستمر عبر الموقع الإلكتروني للشركة
	- تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة	- غير مصرح بها	- من اختصاص لجنة الحوكمة وأخلاقيات العمل التابعة للهيئة الرقابية
عمليات المراجعة	- استقلالية وشمولية عمليات المراجعة	- غير مصرح بها	- مصرح بها وبشكل تفصيلي في جزء خاص بالحوكمة في التقرير السنوي للشركة، وكذلك الموقع الإلكتروني للشركة
	- إجراءات التدقيق	- غير مصرح بها	مستقلة وشاملة طبقا للقوانين المعمول بها
سياسية الأجور المتعلقة بالمديرين ومجلس الإدارة	- أجور الإطارات وأعضاء مجلس الإدارة	غير مصرح بها	محددة ومصرح بها وبشكل تفصيلي في الجزء الخاص بالحوكمة في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة
	- الأسهم التحفيزية	- غير موجودة	

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن شركة (AXA) للتأمين تتمتع بتطبيقات جيدة للحوكمة خاصة في فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية، ويتجلى ذلك من خلال سياستها الواضح والصريحة بكل ما يتعلق بالحوافز والمكافآت الإدارية من خلال الإفصاح التام والصريح بكل ما يتعلق بهذه السياسة وكذلك عمل هذه الشركة وفقا لإطار واضح وصريح وقائم بحد ذاته بكل ما يتعلق بآليات الحوكمة، وفي المقابل نجد أن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) فتمتتع بتطبيقات ضعيفة للحوكمة وخاصة في مجال الإفصاح والشفافية، والتزامها بالتحفظ والتكتم عن نوعيات معين من المعلومات خاصة تلك المتعلقة بمجلس الإدارة و الهيئات القائمة على الرقابة الداخلية للشركة.

الخاتمة

ختام هذه الدراسة المتواضعة، حاولنا الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة وهي الحوكمة في شركات التأمين، والتركيز على مختلف الآليات و المبادئ التي تسند إليها، ومن خلال دراستنا هذه يبرز لنا الدور الجوهري لمبادئ الحوكمة في شركات التأمين والذي يعتبر أكثر من مجرد شعارات بل يمكن القول أن مساهمة هذه المبادئ الرشيدة يوفر أرضية جيدة لاتخاذ قرارات فعالة تخدم كل أصحاب المصالح وتحقيق المساواة ونشر روح المسؤولية داخل شركات التأمين.

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة في شركات التأمين بشقيه النظري و التطبيقي خلصت الدراسات إلى مجموعة من النتائج.

نتائج الدراسة:

- تعتبر الحوكمة في شركات التأمين من المداخل الإدارية الحديثة المهمة لما تتطوي عليه من آليات ومبادئ التي تسند إليها والتي تقوم بالدرجة الأولى على الإفصاح والشفافية بين إدارة الشركة من جهة وجميع الأطراف ذات الصلة بنشاطها، بداية من طالبي التأمين ووصولهم على أفضل تغطية، الاهتمام بدور الوسطاء، المحافظة على حقوق المساهمين والعاملين وتحقيق المعاملة العادلة بينهم، وحتى الالتزام بمتطلبات الإشراف والرقابة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة من خلال ضمانه الرقابة الفعالة على إدارة الشركة، ومما لا شك فيه أن الإفصاح والشفافية يرفعان من مصداقية القرارات المتخذة مما يرفع من فعاليتها من خلال توضيح الجدوى من القرار المتخذ ومدى تطابقه مع أهداف باقي أصحاب المصالح سواء داخلية أو خارجية، وبالتالي توفير أرضية جيدة لاتخاذ قرارات فعالة تخدم كل أصحاب المصالح وتحقيق المساواة ونشر روح المسؤولية داخل شركات التأمين. كما تمثل الحوكمة في شركات التأمين الكيفية التي تدار بها الشركات وترقب من طرف الجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءتها في استغلالها لمواردها، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة؛ حيث أن حوكمة الشركات على نحو سليم لا تعني فقط احترام مجموعة من القواعد والقوانين وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقات بين مختلف العاملين في شركات التأمين في إطار واضح وشفاف والذي يعتبر هو أساس ولب الحوكمة.

- اعتماداً على الدراسة المقارنة لنظام الحوكمة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وشركة أكسا للتأمين (AXA) تبين لنا مدى التأخر الذي تعرفه السوق الجزائرية للتأمينات في هذا المجال من خلال ضعف ممارسات الحوكمة فيها وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التأمين خاصة ذات الصلة بالإفصاح؛ الشفافية؛ المساواة؛ العدالة، المسؤولية والانضباط كمدخل ضروري لتطوير نظم الرقابة بأبعادها المحاسبية والمالية، وذلك بالاسترشاد بمبادئ الحوكمة لتحقيق أفضل استخدام لموارد الشركة، من خلال الاستفادة بالدراسة والتحليل والتقييم لما انتهت إليه التجارب العالمية الرائدة في مجال الحوكمة في شركات التأمين على غرار شركة أكسا التي تم تناولها في الدراسة التطبيقية تمهيداً لبناء نموذج خاص بشركات التأمين الجزائرية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة، يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة؛ باعتبار أن دور الحوكمة في شركات التأمين يتمثل في إيجاد السبل والآليات التي يمكن من خلالها الوصول إلى إدارة كفاء لهذه الشركات.

- بالنسبة للفرضية الثانية: يمكن القول أن الفرضية الثانية صحيحة أيضا؛ حيث تعتبر شركات التأمين الجزائرية بشكل عام بعيدة تماما عن العمل بمبادئ الحوكمة، بسبب مستوى الأداء التنظيمي لها وطرق وأساليب إدارتها.

التوصيات:

- يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية إصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة ووضع قوانين ولوائح جديدة بدلا منها حتى يمكن ضمان أن يعمل الإطار الجديد على خلق البيئة الملائمة للحوكمة؛

- التشجيع على قيام جهاز إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء حتى يمكن مراقبة وتتبع أداء جميع العاملين في الشركة لأن المستثمرين والدائنين والعاملين وحاملي وثائق التأمين يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذها المدبرون وأعضاء مجلس الإدارة وعن أداء الشركة لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة؛

- ضرورة دعم الطاقة الإدارية للشركة وفقا لأخلاقيات المهنة، في هذا الصدد يمكن للآليات التالية أن تساعد على تقوية واستمرار الطاقة الإدارية:

- تعيين وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية قابلة للاختبار (بناء على اختبارات نمطية موحدة)؛

- تقديم تدريب مهني للعاملين على أسس قائمة على أخلاقيات العمل؛

- دفع مرتبات مناسبة على أساس الأداء حتى يمكن جذب الأفراد المؤهلين والأكفاء وبمنع تقاضي الرشاوى وغيرها من الممارسات الأخلاقية؛

- ضرورة إصلاح الإدارات عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلية في هذه الأجهزة وتقييم أدائها بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما، وتنفيذ الإجراءات اللازمة الفورية والشاملة لتحسين الأداء الضعيف في الجهات التي تحتاج إليه؛

- إتباع استراتيجيات مناهضة للسلوكيات الأخلاقية عن طريق تنفيذ إجراءات فعالة وتحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينها، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح واتباع تنفيذ المبادئ التي نصت عليها المنظمات الدولية لهذا الغرض؛

- ضرورة بناء علاقات سليمة مع أصحاب المصالح بما فيهم حملة وثائق التأمين عن طريق ضمهم في جلسات التخطيط الاستراتيجي للشركة وهو الأمر الذي من خلاله سيدرك أصحاب المصالح أن مصيرهم يعتمد في جزء منه على أداء الشركة، وبالمثل فإن مديري الشركة سيدركون بسرعة أن أداء الشركة يعتمد جزئيا على العلاقات الجيدة مع أصحاب المصالح وبالتالي تبني استراتيجيات تقوم على أهداف مزدوجة قائمة على أساس الاهتمام بأصحاب المصالح وتعظيم الأرباح .

- المبادرة بإعداد دليل للحوكمة يتعرض لكافة الممارسات التي تقوم بها شركات التأمين سواء الإدارية، المحاسبية أو المالية لدعم المساعي لتعزيز مبادئ الحوكمة التي تقوم بها المؤسسات و الهيئات الدولية لهذا الغرض؛

- _ ضرورة قيام الهيئات الرقابية بإجراء تقييم دوري لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بصورة فعالة وفقا لإرشادات مستمدة من وقائع التقييم الفعلي؛
- _ إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التأمين ذات الصلة بالإفصاح؛ الشفافية؛ المساءلة؛ العدالة المسؤولة والانضباط كمدخل ضروري لتطوير نظم الرقابة بأبعادها المحاسبية والمالية وذلك بالاسترشاد بمبادئ الحوكمة لتحقيق أفضل استخدام لموارد الشركة؛
- _ دعما لنزاهة الإفصاح وشفافية البيانات المالية والتي تشكل حجر الزاوية في تطبيق الحوكمة فإنه من الضروري إعادة النظر في الممارسات المهنية المطبقة حاليا ضمن مهام وظيفة المراجعة من خلال مراعاة المعايير الدولية؛ بحيث تصبح هذه المهام :
- _ وظيفة ذات قيمة مضافة للشركة أكثر من كونها خلية إدارية لمدى مشروعية العمليات؛
- _ خدمة متصلة توفر للإدارة وأصحاب المصالح وسائل التأكيد والاستشارة لجانب الفحص المالي والإداري؛
- _ الاستفادة من النتائج لتكون حجر الزاوية في تنفيذ مهام إدارة المخاطر التي تسعى لتكون وسيلة من وسائل الحماية والدقة والالتزام والكفاية؛
- _ السعي لدعم وتعزيز التعاون مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالحوكمة؛
- _ تشجيع تنفيذ برامج التدريب؛ التعليم المستمر؛ البحوث والاستشارات وإشاعة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة الرصينة في مجال التأمين؛
- _ ضرورة الاستفادة بالدراسة والتحليل والتقييم لما انتهت إليه التجارب العالمية الرائدة في مجال الحوكمة في شركات التأمين على غرار شركة أكسا التي تم تناولها في الدراسة التطبيقية تمهيدا لبناء نموذج خاص بشركات التأمين الجزائرية؛
- _ الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين مختلف الهيئات المهنية ومدراء الشركات ورجال الأعمال في قطاع التأمين في مختلف الفعاليات الاقتصادية بقصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري نحو الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة وما تستند إليه من معايير ومبادئ لعصرنة وتحديث الأداء التسييري للشركات؛
- _ السعي لدى رجال التشريع والقانون بإعادة دراسة وتقييم التشريعات السارية المفعول بقصد إدخال كافة الأحكام التي تعزز من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وإزالة كافة العوائق التشريعية التي تحول دون ذلك .

المراجع

١- المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

١- المعتمد بالله الغرياني [٢٠٠٨]: «حوكمة الشركات المساهمة – دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية» الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.

٢- طارق عبد العال حماد [٢٠٠٥]: «حوكمة الشركات- المفاهيم؛ المبادئ؛ التجارب-» الدار الجامعية- الإسكندرية.

٤- محمد مصطفى سليمان [٢٠٠٩]: «دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة» الطبعة الثانية الدار الجامعية- الإسكندرية.

٥- محسن أحمد الخضري [٢٠٠٥]: «حوكمة الشركات» الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية- القاهرة.

ثانياً- المداخلات والمقالات:

٦- محمد حسن يوسف [٢٠٠٧]: «محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة إلى نمط تطبيقها على- مصر»- القاهرة.

٧- بهاء الدين سمير علام [٢٠٠٩]: «أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية» مركز المديرين المصري- القاهرة.

٨- محمد غازي صابر إبراهيم [٢٠٠٨]: «التطبيق التدريجي للمعايير الدولية للإشراف والرقابة على قطاع التأمين (I.A.I.S.)» ملتقى الكويت للتأمين- الكويت.

٢- المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً- الكتب:

9- René Doff [2007]: « **Risk management for insurers: Risk control, economic capital and solvency II**», Ed: Incive media, London.

ثانياً- الأطروحات والرسائل الجامعية:

10- Anthony DERIEN [2010]: «**Solvabilité 2: Une réelle avancée**» Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Claude Bernard - Lyon 1, France.

11- Cédric AKAKPO-MAXWELL [2010]: «**Etude de la rentabilité en assurance des emprunteurs – Analyse de l'impact des nouvelles règles Solvency 2 et**» Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard – Lyon 1.

12- Erwan Musy [2007]: «**Le contrôle interne dans les organismes d'assurance, rôle enjeux et perspectives d'évolution**» Mémoire soutenu pour obtenir du diplôme du MBA manager d'entreprise, Spécialisation assurance, Ecole Nationale d'assurance, France.

13- Fabienne LEROY [2012]: «**La chasse aux passifs est-elle ouverte ? Le run-off à l'aube de Solvabilité II**» Thèse pour l'obtention du MBA Manager d'entreprise d'assurances, non publiée, L'Ecole nationale d'assurances, France.

- 14- Géraldine KRAUTH [2007]: «**Provisionnement et corrélation entre branches**» Mémoire soutenu pour l'obtention du diplôme d'économiste du C.N.A.M, Conservatoire National des Arts et Métiers, non publiée, France.
- 15- Ilan HABIB, Stéphane RIBAN [2012]: «**Quelle méthode de provisionnement pour des engagements non-vie dans Solvabilité 2**» Mémoire d'actuariat, Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration Economique (ENSAE), France, 2012.
- 16- Jaffal Moussa Hanan [2008]: «**Impact du risque de mortalité dans Solvabilité 2**» Mémoire de Master en actuariat, Université Libanaise.
- 17- Olga Gornouchkina [2007]: «**Application des normes Solvency II en assurance-vie**» Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire en Technique et Produit, Université Louis Pasteur, Strasbourg.
- 18- Quentin GUIBERT [2010]: «**Analyse de la solvabilité d'un régime de retraite supplémentaire**» Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard – Lyon 1.

ثالثاً- المداخلات والمقالات:

- 19- Ahmed Al-Darwish et al [August 2011]: «**Possible Unintended Consequences of Basel III and Solvency II**» International Monetary Fund, A discussion paper, London.
- 20- Elodie Laugel, Gilles Dauphine [2010]: «**Solvabilité II vu à travers le prisme du risque de marché: Quelles solutions d'Investissement**» revue de recherche, axa investment managers, France.
- 21- Global Insurance Centre [2009]: «**Putting risk and governance at the heart of business**» (02/04/2010) Available à: www.Eye.com/SolvencyII .
- 22- International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2007]: «**Extract from recommendation on corporate governance: main elements of insurers corporate governance**» (18/03/2011) Available at: www.oecd.org.
- 23- International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2009]: «**Issues paper on corporate governance**» (17/03/2011) Available at: <http://www.oecd.org> .
- 24- International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Development [2009]: «**Corporate governance survey report**» (17/03/2011).
- 25- Pierre-E. Thérond , Frédéric Planchet [janvier 2010]: «**Provisions techniques et capital de solvabilité d'une compagnie d'assurance: méthodologie d'utilisation de Value at Risk**», Revue Assurances et Gestion des Risques, Version 01.
- 26- Virak Nou [2010] «**Actuariat: Les modèles sont partout**», l'Argus de l'Assurance, N° 7271 Diffusion : 19090, 15/06/20120, Paris.